مجلس التعاون

الملك عبدالله بن عبدالعزيز:

ما قلته بقمة الكويت من واجبي الديني والوطني

الرياض/وكالات:

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أن كلمته في قمة الكويت جاءت من إحساسه بمسؤوليته العربية والإسلامية والأخلاقية، قائلاً :« أنا لم أقل شيئا إلا من واجبي الديني وواجبي الوطني والنخوة العربية ».

وأضاف الملك عبدالله لدى استقباله رئيس مجلس الشورى ونائبه وأعضاء المجلس في الديوان الملكي بقصر اليمامة:» إخواني.. تحملت هذه المسألة من سنين وأنا أجابه الشيطان والعقل وتكررت هذه أيامًا وليالي، والحمد لله رب العالمين قررت أن استخدم العقل وأنبذ الشيطان والحمد لله أنني تمكنت من الضغط على النفس وأنتم تعرفون النفس والشيطان يصعب التخلص منهما، ولكن فوقهما إرادة الرب عز وجل ثم إيمان وإخلاص وثقة بشعبي وثقة بكل إنسان يحس بمسئوليته العربية والإسلامية والأخلاقية، والله سبحانه وتعالى هو الذي أعانني والحمد لله تمكنت من الذي سمعتموه «.

ووفقًا لما ورد بوكالة الأنباء السعودية « واس « أكد خادم الحرمين في حوار مع أعضاء المجلس أجاب فيه على أسئلتهم وتطرق إلى ما تم تقديمه من مساعدات طبية للإخوة الفلسطينيين وحرصه على الأنفس السعودية والعربية والمسلمة ، قائلا :» ما من شك أن ذلك واجب والمطلوب منا أكثر وأكثر «.

ودعا خادم الحرمين الشريفين الأخوة في فلسطين إلى التكاتف ونبذ الشيطان ، مشيراً إلى أن تنافسهم هذا خطأ كبير سيؤدي إلى تفريقهم أكثر مما عملته الصهيونية فيهم ، قائلا:» أرجوهم رجاء مسلم إلى إخوانه المسلمين أن ينبذوا الشيطان ويتعوذوا منه ويلتفوا حول بعضهم وهو الأمر الذي سيرفعهم ويرفعنا ويرفع العرب جميعا .. أرجو منهم عدم التنافس ، عدم الانتحار ، عدم حب الذات ، لا بد أن ينكروا ذاتهم في خدمة دينهم ووطنهم فلسطين «.

وأكد خادم الحرمين في نهاية إجاباته على أسئلة أعضاء المجلس على الترابط الكبير بين قيادة وشعب المملكة العربية السعودية وعلى اعتزازه بذلك الترابط ، قائلا :» أنا لولا شعبي لا شيء ، أنا فرد «.

الملك عبدالله بن عبد العزيز

أضواء

من بعبع الاختلاط .. إلى المجتمع الواثق

أحمد بدرة، شاب فلسطيني، من مواليد جدة، يقيم في السعودية جُلّ حياته، لا يعرف غيرها كمجتمع وكانتماء. يحترف أحمد التصوير الفوتوغرافي؛ ولأنه شاب نشيط، مبادر، مؤمن بقيمة العمل التطوعيّ، يطوّع من إبداعه، وقُدراته، بالمشاركة الدائمة في الأعمال التطوعيّة والمشاريع الوطنية المتفرقة. أثناء الإعلان عن «مشروع المملكة بعدسات شبابها».

تبنى أحمد الحملة على مستوى مجتمع مدينته، وبادر مع آخرين بتنظيم رحلة للمُصوّرين والمصوّرات، إلى منطقة الكورنيش. إلى هنا، والخبر عادي. أما غير العادي، والمثير لاستغراب أحمد إلى حد السخرية، وهو يسرد تجربته بمُدوّنته الإلكترونية الخاصة تحت عنوان «أنا والهيئة والتصوير»، ما حدث له بعد استدعائه هاتفياً إلى «قسم التوعية والتوجيه» بهيئة الأمر بالمعروف.

محمود عبد الغني صباغ

لا يلفت النظر، المعاملة المُهينة التي تلقاها أحمد، على بوابة مركز هيئة الأمر بالمعروف، خصوصا أنه أصرّ على تحمّل ما طاله من أذىً نفسي ومعنوي كونه من طبع «لا يحب المشاكل»، إنما، الذي يثير الاستغراب كله، أن تكون التُهمة الموجهة إليه:»تنظيم رحلات تصوير تجميع بين الجنسين بدون تصريح رسمي»!. يقول أحمد، إن الأمر لا يتحمّل الاستدعاء وكل تلك المعاملة والإجراء التعسفي، فما يحدث، أمر تطوعي صادر من مبادرة ذاتية، وعُرفٍ جار ومقبول، واجتماع والتقاء يتم في أماكن عامة ومعلنة، فضلاً على أنه لا مجال لمحاكمة أخلاق المشاركين والمشاركات بأي حال، بل إن إحدى المصوّرات، قدمتٍ إلى نقطة الالتقاء، يقلها والدها بعربته – كان أحمد يضرب مثلاً على عفوية ما جرى!

حين شرح أحمد، لمسؤول الهيئة، أن الفعل لا يستدعي إصدار أي تصريح، فثمة تعميم صادر من رئاسَة مجلس الوزراء، عام 2006، ممهور بتوقيع المليك، يرخص للتصوير في جميع الأماكن العامة باستثناء تلك المحظورة، بدّل المسؤول حيثية «الانكار»، محاججاً إياه أنهم حتماً صوروا في طريقهم «ذوات أرواح»، وحين أبطل أحمد دعواه، بأنهم، في هذه الحادثة بالذات، إنما صوّروا مجسمات جمالية، ومناظر طبيعية، ما كان بمسؤول الهيئة، الذي بدأ الضيق يدب في أوصاله، إلا أن ابتز أحمد، منبها إياه إلى أن المهنة المكتوبة في إقامته «طالب» وعليه لا يسمح له «نظاما» بممارسة التصوير! ولكن، أحمد – صاحب البال الطويل جدا – لم ينهر، وشرح لفضيلة الشيخ أن نشاط التصوير أمرٌ متاح للمقيم، وللزائر، وللسائح حتى! .. غير أن جلسة»التوعية والتوجيه» الماراثونية انتهت بتوقيع أحمد على «تعهد» يمنع عليه «الاختلاط» مع الجنس الآخر مرّة أخرى!

انتهت قصة أحمد، بكل ما فيها من كوميديا سوداء، غير أن المسكوت عنه في قصته يحرّض على الكثير. وعلينا أن نسأل، أولاً، بكل مرارة، ما جدوى كل تلك الإجراءات المتعسفة في مساعينا للأمر بالمعروف كجوهر وكغاية؟.. وأن نسأل، باستعجاب مثير، ضبابية الأنظمة وتداخل المسؤوليات، بل وانتهاك الحقوق بكل بساطة من قبَل جهات من المفترض أنها الأكثر حرصاً على تطبيق الأنظمة علَى وجَهها السليم!

وعلينا أن نسأل أنفسنا،بكل صدق وأمانة،كيف يمكن للتطوّع والاشتراك فيما يخدم صورة الوطن ويمكّن الشباب، وينمّي مواهبهم ويصقلها، بل ويقضي على أوقات فراغهم، أن يستحيل، بكل اختزال، انتهاكاً للفضيلة، ومسألة تُعاقب عليها الأنظمة، بل وتعدها في معيارها القيمي، «رذيلة»، وَجَبَ دحضها؟!.. جوهر القصة، أننا بتنا نعاني من أعراض فوبيا جسيمة إزاء أمور عدة: فوبيا وفزع من «الاختلاط»، فوبيا من الذاتيات، فوبيا من الإبداع، فوبيا من الآخر، فوبيا من «الجنس الآخر»، فوبيا من الاختلاف، فوبيا من الاجتماع، فوبيا من العفوية الاجتماعية – إلى حد أن «إنكارنا» للرذيلة، تخطى مناط تحقيق الغاية، إلى التشبّث بالوسيلة!

في»معرض التعليم في بريطانيا 2009» المنقضي بكلية اليمامة بالرياض، تلطّخت سمعة البلد، وتضارب «الموقف» الحكومي، لأن ثلّة من خيرة رجالنا الغيورين تضاربت عندهم نصوص الإجراءات الصحيحة، وبطلت لديهم أصول اللياقة، لبرهة، فكانت كارثة حقيقية: أولاً، كارثة في حق، قضية الحقوق والحريات واحترام القوانين في هذه البلاد، وثانياً، كارثة، لسمعة الوطن في الخارج، بكل ما تحمله الكلمة من معنى لتشويه السمعة!

أن يتم «هشّ» النساء العاملات في المعرض بكل هذه الصلافة إلى صالة الألعاب الرياضية، في انتظار «شحنهن» العاجل إلى مراكز إيوائهن، دون أدنى اعتبار للجهة التنفيذية التي أصدرت التصريح للمعرض، أو للجهة التي أصدرت تأشيرات الدخول لهن، بل ودون أدنى اعتبار للموقف الفقهي الأرحب والواضح والصحيح، فإن مثل تلك الإجراءات ، إنما تنسف، مثلا، كل جهود الحوار والتقارب ومساعي إبراز الوجه الحضاري للبلد، التي استنفرت لها مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد من أبنائها وبناتها، طاقاتهم في حوار «بين مملكتين» الذي كان قد أطفأ حطبه للتو في العاصمة الرياض!

إن بُعبع الاختلاط، يلغي مكاسب حضارية جمّة، ويرّوج لحالة من اللاثقة في المجتمع، بل إن مساعي محاربته بهذه الطريقة الارتجالية واللامنهجية والانتقائية، إنما تسرب لحالة من انعدام الأمن وإهدار الحقوق والعيش في قلق دائم، نتيجة عدم فهم «مزاج» شرطي الأخلاق، الذي قد يسمح هنا، ويهجم بضراوة هناك!

منتدى اقتصادي يُلغَى بعد رسوخ مؤسسي وسمعة دولية مبرزة، لأجل «الاختلاط».. سباق راليات رياضي يسحب منه الاعتراف الرسمي ويسقط عن الروزنامة الدولية لأجل التصلّب في مشاركة النساء .. خيمة ثقافية تحرق لأجل فقرة «شاعرة» ، وفرص حضارية عدة تروغ من بين أيدينا كوننا ارتضينا أن نرضخ لفزّاعة «الاختلاط»!

وهناك المزيد .. رجل أعمال في مكة يواجه حُكما قاسيا بالسجن أربعة أشهر والجلد، لأن مسرح منشأته الترفيهية قدّم عروضا مسرحية للأطفال، فحوكم بتسهيل «الاختلاط»! أستاذ جامعي سبق أن واجه ذات العقوبة، لأنه اجتمع بطالبته لداع علمي نبيل – هكذا تزج «فوبيا الاختلاط» في لظاها، الزائر الأجنبي، والمستثمر، والبروفيسور الجامعّي المرموق – دون تفريق !

فيما نزهد عن التحول على مدار المجتمعات المعرفية، وفيما نسد آذاننا عن نداءات التحوّل إلى مرتقى المجتمعات الواثقة، يجري ابتذال فريضة إسلامية ملحّة، واقعاً، ويتم انتهاك قضية الحقوق والأمن الاجتماعي، ونسف كل جهود تحسين سمعة البلاد. لو كان لي أن أقترح ، لقلت بأولوية وإلحاح، حسم خلاف «الاختلاط بين الجنسين» الفقهي، وللأبد... على الفقهاء، والباحثين، والعلماء، والمثقفين، وقيادات المجتمع المدني، الالتفاف في «حوار وطني» يحسم هذه القضية، يضع نصب عينيه، استحالة التأصيل الفقهي للتحريم، وضرورات المصلحة الراجحة في الإباحة.

عن / صحيفة «الوطن» السعودية

صفاء الهاشم : توجيه الثروات النسائية إلى مشاريع البنية التحتية

ثروات الخليجيات تتجاوز 385 مليار دولار والسعوديات يمتلكن ثلث ودائع المصارف

الكويت/متابعات:

كشف تقرير حديث تنامي ثروات النساء الخليجيات إلى 385 مليار دولار في 2008 ويشمل هذا الرقم السيولة النقدية الخالصة والمجوهرات والأصول الثابتة، كما كشف التقرير أن سيدات السعودية ورغم أنهن لايشكلن سوى 2% من قوة العمل في القطاع الخاص إلا انهن يمتلكن حوالي ثلث الأموال في النظام المصرفي وتبلغ هذه الثروة المصرفية النسائية 11 مليار دولار (الدولار يساوي 3.75 ريالات) كما يمتلكن أيضاً ثلث حسابات الوساطة تقريبا و40% من الشركات التي تديرها عائلاتهم رغم أنهن في المعتاد شريكات صامتات.ويمتلكن ايضا 20 % من رأسمال الصناديق المشتركة السعودية.

واوضح التقرير الذي اصدرته «أدفانتج للإستشارات» ومقرها الكويت أن معظم النساء في هذه المنطقة من العالم يمتلكن احتياطيات هائلة من الثروة غير المستثمرة والتي يمكن أن تحقق نتائج مربحة إذا ما توفرت لها قنوات الاستثمار المثالية.

وقالت رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب لـ «أدفانتج» صفاء الهاشم إن شركتها التي تمتلك فريقا تسويقيا كبيرا من النساء في عدة دول خليجية تمكن من رصد ظاهرة الأموال النائمة او الخاملة خلال لقاءات اعضاء الفريق مع عدد كبير من السيدات الخليجيات خلال فترات الإكتتابات العامة.

وأوضحت الهاشم أن البنوك الأجنبية التي تضررت كثيرا من الأزمة المالية العالمية هي التي تنبهت مبكرا لثروات السيدات الخليجيات في محاولة من تلك البنوك للحصول على حصة الأسد من هذه الثروات تمكنها من تعويض بعض خسائرها في الأسواق العالمية ولذلك فقد وجهت تلك البنوك فرق التسويق النسائية لديها إلى بيوت السيدات الخليجيات للحصول على أموالهن.

وأشارت الهاشم إلى أن الهدف من الكشف عن ثروات السيدات الخليجيات هو دفع البنوك المحلية الخليجية لإستثمار هذه الثروات ، وفي الوقت نفسه حث السيدات الخليجيات على دخول المشاريع طويلة المدى في البنية التحتيةوهو أمر يحتاج غلى حملة توعية قوية لإقناعهن بهذا الأمر لأن النساء في المنطقة يفضلن التعامل البسيط الذي يوضح لهن أن إستثماراتهن ستدر عائدا بقيمة معينة في نهاية العام وليس غلى حسابات معقدة لايقدرن على فهمها.

وقال التقرير إن ثروات النساء في هذه المنطقة من العالم إرتفعت ارتفاعاً هائلاً عبر السنين وقد حان الوقت للمؤسسات المالية للانتباه إلى منجم الذهب المحتمل (النائم) والبدء في تقديم خدماتها لهذا القطاع من السوق الذي لا يزال في انتظار الاستفادة منه، موضحا أن هذا القطاع ظل مهملاً لسنوات عديدة مع تركيز كبرى المؤسسات المالية على الاهتمام بقطاع الرجال ولقد أدى ذلك لضياع العديد من الفرص المربحة التي كان يمكن استغلالها إذا كانت هناك توعية أكبر بهذا المفهوم للجمهور.

صفاء الهاشم

وقال التقرير إن السيدات اللواتي شغلن مناصب عليا في مختلف القطاعات سواء في الجهات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص أظهرن أداء استثنائيا وتمثل هؤلاء النساء مصدر إلهام لغيرهن من بنات جنسهن مما شجعهن على القيام بأدوار أكبر في مجتمعاتنا وأعطاهن الأمل في إمكانية تحقيق النجاح في شتى مجالات الحياة إذا ما تم توظيف مهاراتهن في الأماكن المناسبة مدللا على ذلك بالعديد من النماذج الناجحة مثل الوزيرتين الكويتيتين نورية الصبيح وزيرة التربية والتعليم العالي والدكتورة موضي الحمود وزيرة الدولة لشئون الإسكان والتنمية ووزيرة الإقتصاد في الإمارات الشيخة لبنى القاسمي، وغيرهن من سيدات الأعمال الخليجيات مثل سعاد الحميضي ولبنى العليان والدكتورة ناهد طاهرومها الغنيم،

وأوضح التقرير أن 40 مليار دولار من الثروات الخاصة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي تمتلكها سيدات وأن ما يصل إلى 60 % من هذه الثروات مملوكة نقداً، كما أن النساء في الإمارات والبحرين بعيدات كثيراً عن نظرائهن من الرجال في الحصول على تسهيلات ائتمانية من المؤسسات المالية.

ولفت التقرير إلى ان مما ساعد على تراكم ثروات النساء هو أحكام الشريعة الإسلامية بما توصي به من مسئولية الرجل منفرداً عن توفير الدعم المالي للأسرة، الأمر الذي سمح للعديد من السيدات بالمحافظة على معظم ثرواتهن لمنفعتهن الشخصية، مشيرا إلى النموذج السعودي حيث يتم التثبت والتتأكد من أن كل ثروة المرأة تستخدم فقط لاحتياجاتها الخاصة ولا يمكن استخدامها لتمويل احتياجات الأسرة .

كما لفت التقرير إلى القيود المفروضة على السيدات في المنطقة والتي تسببت في تعطيل معظم الثروات التي تراكمت على مدار السنين دون وجود أي مجال لاستثمارها بشكل حقيقي ومثال ذلك في المملكة العربية السعودية، فقد طلب من النساء قانوناً مزاولة التجارة من خلال وكيل ذكر حتى عام 2004 ورغم أن هذا القانون قد خفف تخفيفا كاملاً، إلا أنه لا يلقى قبولاً واسعاً من أغلبية المجتمع حتى الآن. ولنذكر مثالاً آخر، في البحرين لا تستطيع النساء الحصول على ترخيص تجاري إلا باسم أزواجهن وخصوصاً عندما تتضمن مبالغ صغيرة نسبياً لرأس المال المدفوع.

وبالرغم من أن القيود تعتبر أقل حدة في دول أخرى مثل الكويت وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة، نجد أن كثير من السيدات لا تزال يتجنبن الاجتماعات وجهاً لوجه مع رجال من غير الأقارب وخصوصاً على الملأ.

ولأن الميراث يعد أحد المصادر الرئيسية لثروات النساء في الخليج وبما أن هذا المصدر للأموال مكشوف ومعروف بدرجة كبيرة لجميع أفراد الأسرة من الذكور أقارب من تحصل على الميراث، نجد أن العرف السائد المقبول قيام رجال الأسرة مثل الأب أو الزوج أو الأخ أو حتى العم بدور المستشار الرئيسي بشأن كيفية إنفاق أموالها أو بحسب قولهم «استثمارها.

وفي العادة تترجم هذه النصيحة إلى استثمارات منخفضة المخاطر مثل الأراضي والمجوهرات أو حساب توفير في البنوك أو شراء أسهم في الشركات التي تمتلكها العائلة للتوسع في عملياتها وهذا بالطبع يجعل السيدات عرضة لمستثمرين أذكياء لا تعمل أجندتهم الخاصة بالضرورة بما يحقق أفضل مصلحة للسيدة أو بعبارة أخرى أن أفراد الأسرة من الذكور هم ببساطة مستثمرين غير متمرسين لبدء العمل معهم.

وقال التقرير إن العديد من الدول في منطقة الخليج حاولت التغلب على تلك المشكلات عن طريق فتح فروع منفصلة يقتصر القبول فيها على النساء فقط وأيضاً إنشاء مؤسسات مالية للنساء فقط.

وتنحصر الاستخدامات الأساسية لثروات النساء بصرف النظر عن مصدرها في أربعة فئات رئيسية – حسب التقرير – هي النقد والأراضي والمجوهرات والأقلية تتجه لأسواق الأوراق المالية.

ورغم النجاح الذي حققته قلة من الشخصيات النسائية البارزة في مجال البنوك، إلا أن غالبية النساء لديهن رغبة أقل مقارنة بنظرائهن من الرجال في استثمار رؤوس أموالهن بشكل فعال. يبدو أن النساء تفضل الاستثمارات منخفضة المخاطر التي توفر دخل ثابت ويتوقع التقرير أن يتغير هذا التوجه لأن النساء أصبحن أكثر خبرة في هذا المجال ويحصلن على تعليم متخصص يسمح لهن بإدراك أن كل استثمار يمكن حمايته بشكل جيد بالاستعانة بالإدارة المناسبة وسوف يعلمن أن التعرض لمختلف أنواع الاستثمار يقلل المخاطر بصورة جوهرية.

ويلفت التقرير غلى حقيقة مثيرة للقلق في منطقة الخليج تتمثل في أن الطريق لا يزال أكثر صعوبة للغاية بالنسبة للسيدات للحصول على الائتمان مقارنة بالرجال وهن مطالبات بتحويل الاستثمارات إلى نقد من العائلة أو الأقارب. موضحا أن هذا الأمر يعمل على تقييد قدراتهن الاستثمارية بشدة مما يجعلهن عرضة لخسارة فرص استثمارية ممتازة وهذا يضعهن أيضاً في وضع يضطررن معه لإشراك أحد الأقارب من الذكور في فرص استثماراتهن مما يمحو الأستقلالية التي كانت النساء تكافح من أجلها طوال العقود الماضية.

لكن صفاء الهاشم توضح أن البنوك لاتتأخر في منح الإئتمان للسيدات طالما ان لديهن ملاءة مالية مناسبة ، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن النساء هن افضل العملاء للبنوك من حيث الإلتزام بمواعيد سداد الأقساط الخ.

لكن الهاشم اوضحت ايضا أن البحث الذي اجرته شركتها على 388 سيدة خليجية كشف أن 40% فقط من السيدات الخليجيات يتمتعن بإستقلال في إتخاذ القرار بينما النسبة الباقية تظل تابعة للرجل في قراراتها ، وأنهن يعتمدن على الرجل في التعامل مع البنوك نيابة عنهن.

وقال التقرير إن الطبيعة العاطفية والحساسة للنساء يجعلهن قادرات على قيادة مجال العمل الاستثماري بتوجهات جديدة تحقق الفائدة للمجتمع بدءاً من مسائل مثل التوازن بين الحياة والعمل إلى تقديم حلول مبتكرة مثل إنشاء شركات صديقة للبيئة تعتني بالبيئة وكوكب الأرض بقدر ما تعتني بالأرباح.

كما اشار التقرير إلى اتجاه جديد سائد يتمثل في قيام السيدات صاحبات الثروات الضخمة في تعيين مستشارين ماليين من الغرب لإدارة شؤونهن المالية. وإلى ازدهار تداول الأسهم عبر الانترنت من قبل النساء في منطقة الخليج حيث يتمتعن بالقدرة على التداول من بيوتهن بخصوصية.

"حب في العاصمة" رواية سعودية عن العشق والهوى

الرياض/متابعات:

نظمت جماعة السرد بالنادي الأدبي بالرياض أمسية لقراءة رواية "حب في العاصمة"، الرواية الأولى للكاتبة السعودية وفاء عبد الرحمن، وتقع في 272 صفحة.

وقالت ابتسام المقرن كما نقلت عنها صحيفة "اليوم" السعودية: "جاءت الرواية بلغة بسيطة واضحة وسلسة، وسرد هادئ، يمتاز فقط بكونه يجعلك مشدودا لمعرفة الأحداث رغم تقليديتها.. تشعر أحيانا بأنك تريد أن تتجاوز بعض الصفحات لتعرف النهاية دون المرور ببعض التفصيلات، التي تكاد تكون معروفة لشدة واقعيتها، وهذه ميزة أخرى تضاف للرواية؛ بحيث لا يشعر القارئ بأنها تبالغ وبأنها تتعمد أن تتحدث بأسلوب فضائحي لتشد انتباه القارئ كمعظم الروايات الصادرة مؤخرا".

وأضافت: تبدأ الرواية بصدفة جمعت بنات العم بعد فراق دام سنوات بسبب اختلاف الأخوين على الإرث، وانقطعت العلاقة بينهما نهائيا، ولم تفلح محاولة "نواف" الذي أحب ابنة عمه "ريناد" حين التقاها بعد كل

هذه السنوات في أن يقنع والده وعمه على أن يتصالحا ويسمحا لحبهما بالاستمرار.. لكنهما يحاولان أن يكونا معا رغما عن الجميع، وتكون نتائج ذلك عكسية عليهما معا، فتتعرض ريناد للضرب من قبل أخيها المتسلط ووالدها الذي أهملها سنوات طويلة، ثم جاء موافقا لتصرفات ابنه الأكبر "مشعل"، ويقوم بتزويجها من رجل آخر، فتنتهي هذه القصة كأي قصة حب يمكن أن تبدأ في عاصمة مثل الرياض!.

وأوضحت أن الرواية احتوت على عديد من الرسائل التربوية الجميلة التي يغفلها كثير من الأهل في التعامل مع أبنائهم، مثل التناقض الذي نراه واضحا لدى والد ريناد.. فهو من الممكن أن يدخل في حالة سكر أمام أبنائه وتثور ثائرته على ابنه المراهق "تركي" حين شك أنه يدخن، وكذلك السلطة الممنوحة للأخ الأكبر "مشعل" الذي يأتي للبيت مخمورا في وقت متأخر من الليل، ويمنع أخاه من الذهاب مع أصدقائه إلى المطعم.

وتناول القاص سمير نحيلي في ورقته بعض الملاحظات على الرواية من خلال ارتباك منطق السرد

في الرواية وتخلخل حبكتها وغياب اللغة الرمزية الشاعرية في ظل حضور لغة وصفية تقليدية وسهلة، وكذلك عدم النجاح في رسم عوالم واضحة في شخصياتها رغم أنها نجحت في رسم بعضها إضافة لبعض الأخطاء المعرفية.

تقول المؤلفة عن روايتها " إن الرواية تتحدث عن عاشقين من عائلتين في مدينة الرياض هذه المدينة الجميلة التي تشهد نقله حضارية وثقافية سريعة جداً الأمر الذي يقابله صراع بين الأجيال ومقاومة شديدة للجيل الجديد فوجدتها فرصة لعلاج بعض المشاكل التي قد تواجهها بعض العوائل بدون أن يطغى ذلك على أبطال الرواية.

الإمارات تعطي التعليم أفضل معايير الجودة العالمية

نائب حاكم دبي: دولتنا تسعى إلى احتلال مكانة مرموقة بين أمم العالم المتقدمة

دبي/وام:

أكد سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي أن دولة الإمارات عموما ودبي على وجه الخصوص تسعى إلى احتلال مكانة مرموقة بين أمم العالم المتقدمة ما يستوجب إعطاء أهمية قصوى لتعزيز فرص التعليم وفق أفضل معايير الجودة العالمية ومواكبة التطورات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

جاء ذلك خلال حضور سموه حفل تخريج الدفعة الأولى من طلاب «جامعة لندن للأعمال» الذين اجتازوا بنجاح متطلبات برنامج الماجستير التنفيذي لإدارة الأعمال في مركز دبي المالي العالمي. وتم منح شهادات الماجستير لستة وسبعين من الخريجات والخريجين.

وفي كلمة له أمام الحضور الذي ضم معالي محمد عبدالله القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء ومعالي الدكتور عمر محمد بن سليمان محافظ مركز دبي المالي العالمي وأهالي الخريجين والخريجات أكد أندرو ليكيمان عميد جامعة لندن للأعمال ان الجامعة تلاقي إقبالاً واسعاً من قبل رجال الأعمال الباحثين عن التطور العلمي والإداري وتحقيق النجاح في أعمالهم من خلال تعزيز خبراتهم العملية بالدراسة الأكاديمية ذات المستوى العالمي.

وأشار إلى أن الدفعة الأولى من الخريجين ضمت 30 طالباً من جنسيات مختلفة يمتلك أفرادها مجموعة متنوعة من الخبرات المهنية في شتى القطاعات يبلغ معدل خبرة كل منهم 10 سنوات وقدموا مساهمات متميزة خلال تجربتهم في هذه الدفعة.

ونيابة عن سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي قام معالي الدكتور عمر محمد بن سليمان بتسليم الشهادات التقديرية للخريجين والخريجات الذين اجتازوا بنجاح برنامجاً دراسياً مكثفاً في مقر الجامعة بمركز دبي المالي العالمي على أيدي كبار المختصين الذين وفدوا خصيصاً من لندن لتدريسهم.

الأمير الوليد يستقبل السفير الأمريكي بمناسبة انتهاء مهامه كسفير لدى المملكة

الرياض/14 اكتوبر/فراس اليافعي:

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس أدارة شركة المملكة القابضة، في مكتبه سعادة سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة العربية السعودية السيد فورد فراكر.

وقد حضر اللقاء الأستاذ شادي صنبر، المدير المالي بشركة المملكة القابضة، والأستاذة نهلة العنبر، المساعدة الخاصة لسمو رئيس مجلس الإدارة.

وفي بداية اللقاء شكر السيد فورد فراكر سموه على إتاحة الفرصة للقائه وقد شارف على نهاية خدمته كسفير للولايات المتحدة لدى المملكة. كما تبادل الطرفان خلال اللقاء عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين البلدين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وقد شكر السفير سمو الأمير على دعمه واستقباله للوفود الأمريكية خلال زيارتها للمملكة، مما ساعد على تقوية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين أثناء خدمة السيد فراكر في السفارة. وفي نهاية اللقاء، قام سعادة السفير بتوديع الأمير الوليد.

وللأمير الوليد استثمارات عدة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال شركة المملكة القابضة، كما أن لسموه مساهمات عدة في دعم الحوار والتواصل بين الشرق والغرب من أهمها تقديم هبة بمبلغ 20 مليون دولار لصالح جامعة جورج تاون Georg-town بعاصمة الولايات المتحدة واشنطن لدعم مشروع توسعة مركز التفاهم الإسلامي-المسيحي (CMCU)، و20 مليون دولار أخرى لصالح جامعة هارفارد Harvard University لتمويل مشروع تطوير برنامج الدراسات الإسلامية بالجامعة. كما ساهم الأمير بمبلغ 2,6 مليون دولار لصالح الهيئة العربية الأمريكية لمكافحة التفرقة، وذلك كمساعدة لبناء مقر رئيسي في العاصمة واشنطن. وساهم سموه بدعم مركز الدراسات والبحوث الأمريكية (CASAR) في الجامعة الأمريكية في بيروت AUB بتبرع من الأمير الوليد بمبلغ 5 ملايين دولار أمريكي وهو ثاني مركز من نوعه ينشئه سموه في منطقة الشرق الأوسط بعد إنشاء مركز الدراسات والبحوث الأمريكية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة AUC حيث تبرع سموه بمبلغ 10 ملايين دولار لإنشاء مبنى الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية (HUSS) بالحرم الجامعي الجديد للجامعة الأمريكية بالقاهرة، وإنشاء أول مركز للدراسات والبحوث الأمريكية (CASAR) في الجامعة الأمريكية بالقاهرة ضمن المبنى. ويُعد هذان المشروعان في كل من الجامعة الأمريكية في بيروت والجامعة الأمريكية في القاهرة الوحيدان من هذا النوع في المنطقة.